

تقرير مرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان
الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)

من إعداد

كيكو كاميوكا

خورخي ت. فلوريس كايينخاس

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف ٢٠١٨



الأمم المتحدة

تقرير مرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان
الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)

من إعداد

كيكو كاميوكا

خورخي ت. فلوريس كاييخاس

وحدة التفتيش المشتركة



الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠١٨

موجز تنفيذي

تقرير مرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)

JIU/REP/2018/2

يشكل هذا التقرير متابعة لتقرير أصدرته وحدة التفتيش المشتركة في السابق عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3) ونُشر في عام ٢٠١١، وعرض ١٢ توصية (انظر المرفق الأول). وكما طلبت الجمعية العامة^(١)، يستهدف هذا الاستعراض تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بهذه التوصيات المقدمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية

إطار السياسات على نطاق المنظومة والتعاريف

يقدم إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تعاريف تنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتناول الإجراءات ذات الأولوية ويبرز مؤشرات الأداء الخاصة بكيانات الأمم المتحدة وخيارات التمويل وآلياته.

الهيكل التنظيمية والآليات وجهات التنسيق

أنشأت غالبية كيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا الاستعراض في مقراتها وحدات أو جهات تنسيق مخصصة ومحددة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الإدارة

لقد نُفذ الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكان من بين مقاصده ضمان السير الفعال لعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أجل زيادة الارتقاء بسير عمل اللجنة، يتعين التشاور مع الدول الأعضاء بهدف تحديث نظامها الداخلي وتحسين شموليتها وترتيبات عملها.

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

يعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقاً لإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ومن أجل تيسير علاقة عمله الوثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم توضيح التسلسل الإداري للمكتب وتعزيز العلاقة والمساءلة بينه وبين البرنامج الإنمائي.

وقد أعدّ المكتب تقارير مماثلة لكل من الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى، والتي يمكن ترشيدها لزيادة النهوض بكفاءة المكتب.

(١) القراران ٢٤٤/٧١ و٢٣٧/٧٢.

وقد حظي الدور القيادي والتنسيقي للمكتب في إطار النهج القائم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بتقدير أكثر من نصف المستجيبين للاستبيان المرسل في إطار هذا الاستعراض وعددهم ١٩ مستجيباً. ووردت اقتراحات للتحسين في مجالين رئيسيين هما: تعبئة الموارد وتبادل المعارف.

اللجان الإقليمية

تمثلت التوصية المقدمة إلى اللجان الإقليمية في الاستعراض السابق في وضع استراتيجيات وهيكل، ويجري تنفيذها بتعيين جهات تنسيق و/أو إنشاء الهيكل الملائمة.

التمويل

حقق نصف الكيانات المشمولة بهذا الاستعراض، وعددها ٢٦ كياناً، الهدف المقترح في الاستعراض السابق لوحدة التفتيش المشتركة بشأن تخصيص موارد من الميزانية الأساسية وموارد خارجة عن الميزانية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي الوقت نفسه، أشار نصف المستجيبين لاستبياني وحدة التفتيش المشتركة إلى أن عدم كفاية الموارد شكلت عقبة رئيسية أمام النهوض بالدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الإبلاغ والرصد والتقييم

تم تحسين نظام الإبلاغ والرصد والتقييم الخاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

التنسيق

تم تنفيذ تدابير لتحسين التنسيق والاتساق في الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ويضم هذا التقرير توصيتين: إحداها موجهة إلى الجمعية العامة والأخرى إلى اللجنة الرفيعة المستوى، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

توصيات للعرض على الهيئات التشريعية

التوصية ١

يتعين أن تطلب الجمعية العامة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن ترشد ما تقدمه من طلبات الإبلاغ إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف تحسين كفاءة المكتب بطريقة تقضي على ازدواج العمل.

التوصية ٢

يتعين أن تطلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يضع استراتيجية لتعبئة الموارد على نطاق المنظومة، وتدابير لتعزيز دوره في مجال تبادل المعارف، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

الصفحة

iii	موجز تنفيذي	
	الفقرات	
١	٩-١	مقدمة
١	٣-٢	ألف - معلومات أساسية
١	٩-٤	باء - الهدف والنطاق والمنهجية
٣	٨٧-١٠	ثانياً - التقدم المحرز بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة
٣	٢٢-١٣	ألف - إطار السياسات على نطاق المنظومة والتعاريف
٥	٢٧-٢٣	باء - الهياكل التنظيمية والآليات وجهات التنسيق
٦	٤٠-٢٨	جيم - الإدارة
٩	٦٢-٤١	دال - مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٣	٦٦-٦٣	هاء - اللجان الإقليمية
١٤	٧٠-٦٧	واو - التمويل
١٤	٧٨-٧١	زاي - الإبلاغ والرصد والتقييم
١٦	٨٧-٧٩	حاء - التنسيق
١٩	٩٣-٨٨	ثالثاً - الاستنتاجات

المرفقات

٢٠	توصيات من الوثيقة JIU/REP/2011/3	الأول -
٢٤	حالة قبول وتنفيذ التوصيتين ٣ و ٩ من الوثيقة JIU/REP/2011/3	الثاني -
٣٢	نظرة عامة على الإجراءات التي يتعين أن تتخذها المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة	الثالث -

أولاً - مقدمة

١- بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٧١ و ٢٣٧/٧٢ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أجرت وحدة التفتيش المشتركة استعراضاً للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الوحدة لعام ٢٠١١ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة^(٢).

ألف - معلومات أساسية

٢- أعد تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ استجابة لطلب قدمته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الوحدة بإجراء استعراض على نطاق المنظومة للترتيبات المؤسسية الموجودة لدى الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتمثل الهدف من استعراض عام ٢٠١١ في تقييم الوضع الراهن وتقديم توصيات بشأن سبل ووسائل تحسين المساهمات على نطاق المنظومة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتناول مسائل الولايات والأطر والسياسات، والعمليات الحكومية الدولية، والهياكل، والتمويل، والتنسيق.

٣- وخلص استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد شق طريقه، وإن كان ببطء، عبر منظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي دعت إليه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أيدتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٨^(٣). وقدم الاستعراض ١٢ توصية (انظر المرفق الأول) تتناول بشكل عام وعلى نطاق المنظومة الأطر السياساتية، والهياكل/الآليات التنظيمية، والإدارة، والتمويل، والإبلاغ والرصد والتقييم، والتنسيق. وفضلاً عن ذلك، فقد أوصى بأن تقوم الوحدة الخاصة القائمة آنذاك للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حالياً^(٤)، بترتيب أولويات أنشطتها ومواردها بما يتسق مع ولايتها الموسعة. ونُظر في التقرير في الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي عقدت في عام ٢٠١٢^(٥).

باء - الهدف والنطاق والمنهجية

٤- يتمثل الهدف من هذا الاستعراض في تقييم التقدم المحرز بشأن التوصيات الاثنتي عشرة المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧/٧٢ قد طلبت إلى وحدة التفتيش المشتركة تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الوحدة

(٢) A/66/717 (JIU/REP/2011/3).

(٣) القرار ١٣٤/٣٣.

(٤) تغيير الاسم إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بموجب مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ١/١٧ الصادر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٥) انظر: A/67/39، الفقرة ١٠.

لعام ٢٠١١ بحلول نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ويركز هذا التقرير نطاقه وفقاً لذلك، آخذاً في اعتباره الطلب والتوقيت.

٥- ويتمثل الغرض من هذا التقرير في أن يشكل مساهمة للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمقرر عقده في بوينس آيرس، الأرجنتين، في آذار/مارس ٢٠١٩.

٦- وقد غطى الاستعراض كيانات الأمم المتحدة المشمولة بالاستعراض السابق لوحدة التفتيش المشتركة وعددها ٢٦ كياناً^(٦). وبالإضافة إلى تقييم حالة تنفيذ التوصيات، والإجراءات المتخذة، وتحليل الأدلة المقدمة، يشمل الاستعراض كذلك دراسة التحديات/القيود التي تعوق التنفيذ الكامل.

٧- ووفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية وإجراءات العمل الداخلية لوحدة التفتيش المشتركة، فقد شملت المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير استعراضاً مستندياً أولاً للوثائق المتاحة وتحليلاً للبيانات الواردة في نظام التتبع على الإنترنت الخاص بالوحدة. وأعقب ذلك مرحلة إضافية لجمع البيانات بما في ذلك الاستبيانات^(٧) والمقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد تم التماس التعليقات على مشروع التقرير من المنظمات المشاركة وأخذت في الاعتبار عند وضع التقرير في صيغته النهائية. ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، فقد وُضع هذا التقرير في صيغته النهائية بعد التشاور فيما بين المفتشين للتأكد من أن استنتاجاته وتوصياته تمثل الخط الفكري العام للوحدة.

٨- ويضم التقرير توصيتين: إحداهما موجهة إلى الجمعية العامة والأخرى إلى اللجنة الرفيعة المستوى. وهاتان التوصيتان الرسميتان تكملهما توصيات غير رسمية ترد بالحروف الداكنة على امتداد النص. ومن أجل تيسير تناول التقرير والتوصيات، يضم المرفق الثالث جدولاً يشير إلى ما إذا كانت التوصيتان قد أُحيلتا إلى المنظمات المعنية لاتخاذ إجراء أو للعلم، محدداً ما إذا كانتا تتطلبان اتخاذ إجراء من قبل الهيئة التشريعية للمنظمة أو مجلس إدارتها أو مديرها التنفيذي.

٩- ويود المفتشون الإعراب عن تقديرهم لكل من ساعدهم في إعداد هذا التقرير، ولا سيما من قدموا ردوداً قيّمة على الاستبيانات ومن شاركوا في المقابلات وأتاحوا معارفهم وخبراتهم عن طيب خاطر.

(٦) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، مركز التجارة الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، الأمانة العامة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، منظمة السياحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٧) وردت ردود على الاستبيانات من ٢٠ منظمة.

ثانياً- التقدم المحرز بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

- ١٠- شهد دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تقدماً ملحوظاً في مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنوات السبع الماضية منذ نشر تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3).
- ١١- وعلى نحو ما أوجزته تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٨)، فقد اتخذت منظومة الأمم المتحدة تدابير ملموسة لتحسين دعمها المقدم إلى مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي في جهد يرمي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالمثل، تعرض التقارير التي تصدر كل سنتين للجنة الرفيعة المستوى^(٩) لمحة عامة توضيحية للتطورات الرئيسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثائق نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ١٢- وتستعرض الفروع التالية التقدم المحرز بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة الاثنتي عشرة مصنفة حسب الموضوع: إطار السياسات على نطاق المنظومة والتعاريف؛ الهياكل/ الآليات التنظيمية وجهات التنسيق؛ الإدارة؛ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ اللجان الإقليمية؛ التمويل؛ الإبلاغ والرصد والتقييم؛ التنسيق.

ألف- إطار السياسات على نطاق المنظومة والتعاريف

- ١٣- دعت التوصية ١ إلى وضع تعاريف تنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نظراً لعدم وجود تعاريف مقبولة على المستوى التنفيذي في منظومة الأمم المتحدة في وقت الاستعراض السابق.
- ١٤- وخلص هذا الاستعراض إلى أن التعاريف قد وردت في إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي^(١٠)، التي قُدمت إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السابعة عشرة في أيار/مايو ٢٠١٢.
- ١٥- ويُعرّف التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التنمية كالتالي:
- هو عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرة الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراسة التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية و/أو مشتركة فيما بينهما داخل المناطق وفيما بينها. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له^(١١).

(٨) A/66/229، A/67/208، A/68/212، A/69/153، A/70/344، A/71/208، A/72/297.

(٩) SSC/17/1، SSC/18/1، SSC/19/1.

(١٠) SSC/17/3.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٩.

١٦- ويُعرّف التعاون الثلاثي كالتالي:

يشتمل التعاون الثلاثي على إبرام شراكات موجهة بمصالح بلدان الجنوب، فيما بين بلدين ناميين أو أكثر، بدعم من بلد أو أكثر من البلدان المتقدمة النمو/أو منظمة أو أكثر من المنظمات المتعددة الأطراف، لأغراض تنفيذ برامج ومشاريع للتعاون الإنمائي^(١٢).

١٧- وقد طُبّق هذان التعريفان، وخاصة تعريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستُخدما على نطاق واسع في تقارير ووثائق مختلفة صادرة عن منظومة الأمم المتحدة، مثل:

- "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والعمل اللائق: آخر التطورات والخطوات المستقبلية"، من إعداد منظمة العمل الدولية؛
- "المبادئ التوجيهية لمبادرات التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب"، من إعداد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالة التعاون البرازيلية التابعة لوزارة العلاقات الخارجية؛
- "التخطيط لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنظمة العالمية للملكية الفكرية"، من إعداد المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛
- "سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"، من إعداد برنامج الأغذية العالمي؛
- "الاستراتيجية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال التعاون الصناعي الثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب"، من إعداد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛
- "التعجيل بالتنمية المستدامة: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - استراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، من إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨- ودعت التوصيتان ٢ و ١٠ إلى وضع إطار، واستراتيجيات، وسياسات، ومبادئ توجيهية تنفيذية، وطرائق تمويل على نحو مشترك من أجل دعم تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٩- وخلص هذا الاستعراض إلى أن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية^(١٣) يمثل إطاراً مشتركاً لإجراءات التعميم ذات الأولوية على الصُّعد القطري والإقليمي والعالمي، مع مؤشرات للأداء على كل صعيد من أجل قياس التقدم والنتائج. ويشير الإطار أيضاً إلى خيارات التمويل ويدرج أمثلة لآليات التمويل. وباعتبار الإطار وثيقة قابلة للتعديل، فإنه يمثل نمجاً مشتركاً وعملياً ومرناً يفسح لكيانات الأمم المتحدة مجالاً لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يتسق مع ولايات وأولويات ومجالات اختصاص كل منها.

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(١٣) SSC/17/3.

٢٠- وقد نظم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حلقات عمل تدريبية وقدم الإرشاد في مجال تطبيق إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية، بما في ذلك حلقات عمل إقليمية في أفريقيا لتدريب الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في مجال تطبيق الإطار ودمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢١- وفي عام ٢٠١٣، في اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعقود بين الدورات، شجعت الدول الأعضاء جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية بشكل تجريبي^(١٤). وقد نُفِخ الإطّار في عام ٢٠١٦ في الوثيقة SSC/19/3 ليعبر عن آراء اللجنة الرفيعة المستوى التي أُعرب عنها في دورتها السابعة عشرة والثامنة عشرة، وليتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٢- وخلص المفتشون إلى أن التوصيات ١ و ٢ و ١٠ قد نُفذت في وقت صياغة إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي قُدّم إلى الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى في أيار/مايو ٢٠١٢.

باء- الهياكل التنظيمية والآليات وجهات التنسيق

٢٣- دعت التوصية ٣ إلى إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق تكلف بوضع سياسات مؤسسية واستراتيجيات دعم خاصة بكل وكالة، فضلاً عن ضمان التنسيق.

٢٤- وأشار التحليل إلى أن ١٩ من بين الكيانات المشمولة بهذا الاستعراض، وعددها ٢٦ كياناً، كان لديها في مقراتها وحدات أو جهات تنسيق مخصصة ومحددة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأغلبها كان موجوداً في إطار برامج للتعاون التقني. ويشكل ذلك تقدماً ملحوظاً منذ الاستعراض السابق، الذي خلص إلى أن ثلاث منظمات فقط كان لديها وحدات مخصصة في مقراتها للتعامل بشكل رئيسي مع مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وظهرت نتائج مماثلة في استقصاء لمقرات وكالات الأمم المتحدة أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة عام ٢٠١٧^(١٥).

٢٥- فضلاً عن ذلك، فإن كلاً من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية لديه شبكات من جهات التنسيق أو شبكات دعم قطرية على الصعيدين الإقليمي و/أو القطري.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت السنوات السبع الماضية وضع ست سياسات واستراتيجيات مؤسسية خاصة بوكالات بعينها، وذلك على النحو التالي:

- اعتمد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٢ استراتيجية المنظمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي^(١٦). وفي آذار/مارس ٢٠١٨،

(١٤) انظر SSC/17/IM/L.2، الفقرة ١٣.

(١٥) DESA, "DESA Survey of UN Agency Headquarters 2017" (New York, February 2018), p. 18

(١٦) .GB.313/POL/7

- اعتمد مجلس الإدارة ورقة استعرضت التقدم المحرز حتى ذلك التاريخ واقترحت خطوات تُتخذ في المستقبل في المجال المذكور^(١٧)؛
- وضع برنامج الأغذية العالمي سياسته المؤسسية الأولى في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وقد أقرها المجلس التنفيذي للبرنامج في عام ٢٠١٥^(١٨)؛
 - أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية استراتيجيتها التنفيذية الأولى في مجال التعاون الصناعي الثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٦^(١٩)؛
 - أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجيته المؤسسية الأولى في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٦^(٢٠)؛
 - نشرت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجيتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٦^(٢١)؛
 - أقر صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية مؤسسية جديدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٧^(٢٢).

٢٧- وتبين هذه السياسات والاستراتيجيات وجود تحسن على صعيد إنشاء هياكل دعم داخل الوكالات تكون مخصصة لمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتُشجّع الكيانات التي لم تضع بعد سياسات واستراتيجيات مؤسسية خاصة بكل وكالة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على القيام بذلك. ويقدم المرفق الثاني المزيد من التفاصيل بشأن حالة كل منظمة.

جيم - الإدارة

٢٨- إن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، تعد هيئة حكومية دولية رئيسية في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم ما يحرز من تقدم وما يقدم من دعم على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة لمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويمثل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أمانة اللجنة الرفيعة المستوى، التي عادة ما تجتمع كل سنتين.

(١٧) .GB.332/POL/4

(١٨) .WFP/EB.A/2015/5-D

(١٩) UNIDO, "UNIDO Operational Strategy for South-South and Triangular Industrial Cooperation" (Vienna, 2016).

(٢٠) UNDP, "Accelerating Sustainable Development: South-South and Triangular Cooperation to Achieve the SDGs – A UNDP Strategy" (New York, July 2016).

(٢١) FAO, "FAO's South-South and Triangular Cooperation Strategy in Action: Fostering partnerships among the Global South" (Rome, 2016).

(٢٢) UNFPA, "UNFPA Corporate Strategy: South-South and Triangular Cooperation" (New York, March 2017).

٢٩- واقترحت التوصية ٤ استعراض مسألة إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والدعم المقدم إليه بأعمال الأمانة داخل الأمم المتحدة، وذلك لضمان سير عمل اللجنة الرفيعة المستوى بكفاءة. وفي دورتها السابعة عشرة المعقودة في عام ٢٠١٢، شددت اللجنة الرفيعة المستوى أيضاً على استمرار الحاجة إلى تقييم فعالية عملها وعملياتها^(٢٣).

٣٠- إن إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل ولاية اللجنة الرفيعة المستوى وأساليب عملها، قد أعيد النظر فيها لضمان تنسيق أفضل، وتشجيع مشاركة أكبر في أنشطتها، وتحفيز العمل الإيجابي وفقاً لهذه التوصية. ووضعت كذلك الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^(٢٤).

٣١- وقد صُمم الإطار ليقدم الدعم الكافي للجنة الرفيعة المستوى في تحسين فعاليتها وكفاءتها بشكل عام، وخاصة في إطار الناتج ١-١ و ١-٢، على النحو الوارد أدناه:

الناتج ١-١: أن يكون لدى اللجنة الرفيعة المستوى معلومات ذات صلة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن سياسات واستراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الناتج ٢-١: إنشاء آليات لتكون اللجنة الرفيعة المستوى أكثر شمولاً وأكثر تنظيمياً من الناحية المنهجية من أجل توجيه السياسات وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٢- وقد أجرى خبير استشاري خارجي مكلف من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقييماً لأداء المكتب مؤخراً، أفاد فيه بأن المكتب قد نجح في أداء جانب كبير من العمل الذي طُلب منه في إطار الناتج ١-١، وخاصة في توفير الخدمات للجنة الرفيعة المستوى، وخلص إلى أن جميع الوثائق المطلوبة لدورات اللجنة خلال السنوات الأربع قد تم إنجازها بنجاح^(٢٥).

٣٣- في تقريرها لعام ٢٠١١، نصحت وحدة التفتيش المشتركة بدمج تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي كانت تصدر آنذاك كل سنتين، مع التقارير التي تقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تقرير معزز واحد لأغراض الكفاءة^(٢٦). ولكن هذا الاقتراح لم يُنفذ. وأصبحت تقارير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب سنوية منذ عام ٢٠١٢، بينما ظلت التقارير عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس تصدر كل سنتين لأن اللجنة الرفيعة المستوى تجتمع كل سنتين. كما تضم التقارير السنوية للأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية فرعاً مخصصاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(٢٣) المقرر ١/١٧ الوارد في الوثيقة A/67/39.

(٢٤) DP/CF/SSC/5.

(٢٥) Marcia Brewster, "Final evaluation of the performance of the United Nations Office for South-South Cooperation under its strategic framework, 2014-2017, in light of the adoption of the 2030 Agenda for Sustainable Development", paras. 21 and 25.

(٢٦) انظر JIU/REP/2011/3، الفقرة ١٥٦.

٣٤- وخلص هذا الاستعراض إلى أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يصدر عدداً من الوثائق ذات المحتوى المتماثل، منها على سبيل المثال تقارير الأمين العام عن:

- التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٢٧)؛
- مواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأمم المتحدة^(٢٨)؛
- المقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٢٩).

٣٥- كما أشار تقييم أداء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أنه طُلب منه الإبلاغ عن معلومات متماثلة لهيئات تشريعية مختلفة، أي التقارير المتعددة المقدمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى والتقارير السنوية عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب المقدمة إلى الجمعية العامة. وطُرح تساؤل بشأن ما إذا كان من الممكن توحيد المعلومات المتماثلة في وثائق أقل من أجل تحسين إبراز الاتجاهات بمرور الوقت^(٣٠).

٣٦- ويوصي المفتشون بأن تُراجع طلبات تقديم وثائق متماثلة من أجل تجنب الازدواج في عمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة التي تقدم مساهمات لإنتاج هذه الوثائق. وفي هذا الصدد، يُتوقع أن يحسن تنفيذ التوصية التالية من كفاءة المكتب.

التوصية ١

يتعين أن تطلب الجمعية العامة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تُرشد ما تقدمه إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من طلبات متعلقة بالإبلاغ، بهدف تحسين كفاءة المكتب بأسلوب يقضي على ازدواج العمل.

٣٧- وفيما يتعلق بالنتائج ١-٢، أشاد التقييم بالجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم اجتماعات جهات التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبزيادة عدد كيانات الأمم المتحدة التي تسهم بمدخلات في التقارير التي يعدها المكتب لتقديمها إلى اللجنة الرفيعة المستوى والجمعية العامة^(٣١).

٣٨- وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين شمولية وترتيبات عمل اللجنة الرفيعة المستوى وأمانتها، اقترح الأمين العام سبلاً لتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقريره

(٢٧) SSC/18/3.

(٢٨) SSC/18/IM/1.

(٢٩) SSC/19/2.

(٣٠) المرجع نفسه، الفقرة ٢٧.

(٣١) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٣ و ٣٤.

عن الموضوع^(٣٢). ولكن تقريره عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أشار أيضاً إلى أن "تدابير تحسين شمولية اللجنة وطرق عملها يتطلب إجراء اللجنة نفسها لتغييرات في نظامها الداخلي"، وهو ما يتعين البدء فيه بعد "مشاورات مع الدول الأعضاء للحصول على التوجيهات الخاصة بتحديث النظام الداخلي للجنة الذي كان قد وضع عام ١٩٨٠" ^(٣٣).

٣٩- وفي قراراتها اللاحقة^(٣٤)، سعت الجمعية العامة إلى النهوض بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عوضاً عن إصلاح اللجنة الرفيعة المستوى؛ وطلبت أيضاً التقريرين المذكورين أعلاه، وهما: مواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة^(٣٥)؛ والمقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٣٦)، وهما موضع مزيد من النقاش في الفروع التالية.

٤٠- ويرى المفتشون أنه يتعين السعي إلى إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء من أجل تحديث النظام الداخلي للجنة الرفيعة المستوى وتحسين شموليتها وترتيبات عملها.

دال - مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤١- أنشأت الجمعية العامة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٧٤ باعتباره وحدة خاصة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد تطورت الولاية والاسم عبر السنوات وهو يعد الآن كياناً منفصلاً، يستضيفه البرنامج الإنمائي، ويعمل كجهة تنسيق من أجل تعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التنمية، على المستوى العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤٢- ويتلقى المكتب توجيهات وإرشادات في مجال السياسات من الجمعية العامة ومن خلال هيئتها الفرعية وهي اللجنة الرفيعة المستوى. ويقدم المكتب أطره للتخطيط الاستراتيجي إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للموافقة عليها وتمويلها. ومدير المكتب يتبع مدير البرنامج الإنمائي، وقد عُيّن في عام ٢٠١٦ مبعوثاً للأمين العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويعمل المكتب وفقاً لأنظمة البرنامج الإنمائي وقواعده وإجراءاته.

(٣٢) SSC/18/3.

(٣٣) انظر A/69/153، الفقرتان ١٦ و٧٣.

(٣٤) القراران ٢٣٩/٦٩ و ٢٢٢/٧٠.

(٣٥) SSC/18/IM/1.

(٣٦) SSC/19/2.

استعراض إدارة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٣- طلبت التوصية ٥ إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب استعراض حافظته وموارده من أجل ترتيب أولويات عمله ليكون أكثر تركيزاً وفعالية تماشياً مع ولايته الموسعة، ومواصلة الاضطلاع بولايته ومسؤولياته.

٤٤- وقد نُشر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^(٣٧) وتم تنفيذه في ضوء الإرشاد السياسي من الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى فضلاً عن المقررات والالتزامات الأخرى ذات الصلة. وركز الإطار الاستراتيجي على توفير الدعم لوضع السياسات والدعوة على الصعيد العالمي وعلى مستوى الأمم المتحدة؛ والتنسيق وتيسير الأعمال فيما بين الوكالات؛ وتحفيز الآليات المبتكرة؛ وتعزيز الشراكات الجامعة وتعبئة الموارد؛ ودعم تقاسم المعارف وإقامة شبكات التواصل وتبادل أفضل الممارسات^(٣٨). وقد وضع مشروع إطار استراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١^(٣٩)، وهو يوجه عمل المكتب في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٥- ودعت التوصية ٧ إلى ضرورة توضيح التسلسل الإداري لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تيسير تكامله بشكل أوثق في هيكل البرنامج الإنمائي. وقد أشار الاستعراض السابق إلى نقص ترتيبات العمل التعاونية والتشاركية وإلى عدم وضوح التسلسل الإداري بين المكتب والبرنامج الإنمائي^(٤٠).

٤٦- وتماشياً مع هاتين التوصيتين، نُشرت تقارير الأمين العام المذكورة أعلاه بناء على طلب اللجنة الرفيعة المستوى:

- التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٤١)، الذي شدد على برنامج العمل المركز تماشياً مع الإطار الاستراتيجي؛
- مواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة^(٤٢)، الذي أبرز الإجراءات المتخذة من أجل زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- المقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٤٣)، الذي كرر الإعراب عن أهمية المهام والهيكل المتسمة بالترشيد والتركيز.

(٣٧) DP/CF/SSC/5.

(٣٨) انظر DP/CF/SSC/5، الفقرة ٢١.

(٣٩) DP/CF/SSC/6.

(٤٠) انظر JIU/REP/2011/3، الفقرات ١٠٧-١١٥.

(٤١) SSC/18/3.

(٤٢) SSC/18/IM/1.

(٤٣) SSC/19/2.

٤٧- وأشار الاستعراض إلى أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أجرى مراجعة لأعمال مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٥، تم فيها تقييم مدى ملاءمة وفعالية عمليات الإدارة، وإدارة المخاطر، والرقابة، حيث كان التقدير العام للمراجعة غير مُرضٍ. وحددت المراجعة عدم وضوح التسلسل المتعلق بالمساءلة والتسلسل الإداري، وأوصت مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالعمل مع البرنامج الإنمائي والشركاء الآخرين من أجل توضيح التسلسل المتعلق بالمساءلة والتسلسل الإداري فيه. ولاحظت المراجعة أيضاً عدم ملاءمة الهيكل التنظيمي وضعفاً في إدارة البرامج وإدارة الموارد البشرية^(٤٤).

٤٨- وأجريت مراجعة للمتابعة في عام ٢٠١٧^(٤٥)، وخلصت إلى أن ١٥ من أصل ١٦ توصية وردت في تقرير المراجعة لعام ٢٠١٥ قد نُفذت بشكل كامل. وتم توضيح التسلسل الإداري على المستوى التنفيذي من خلال قيام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ٢٠١٦ بإصدار تفويض للصلاحيات لمدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أخذت استراتيجية البرنامج الإنمائي المؤسسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٦ خطوة هامة نحو توضيح وتعميق العلاقة بين البرنامج الإنمائي والمكتب.

٤٩- وقد استعرض فريق للاستشارات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهيكل التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأوصى بتوزيع أوضح للمهام من أجل تعزيز العمليات الفعالة. وقد نفذ المكتب الهيكل الموصى به^(٤٦).

٥٠- وأشار المفتشون إلى أن المخطط التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان لا يزال في حالة انتقالية، مع وجود ١٥ وظيفة شاغرة (قيد الاستقدام أو التجميد) من بين ٢٨ وظيفة، بالإضافة إلى ٢٢ من الأفراد المتعاقدين.

٥١- ويرى المفتشون أنه يتعين على مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يراجع ترتيبات التوظيف والترتيبات التعاقدية الراهنة من أجل ضمان الإنتاجية وإنجاز ولايته بفعالية واستدامة.

٥٢- وفي سياق التقييم السالف الذكر لأداء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أجراه الخبير الاستشاري الخارجي، تم النظر في تخصيص الموارد الأساسية وغير الأساسية فيما يتعلق بالنواتج الثلاثة في الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وخلص التقييم إلى وجود مجالات قدم فيها المكتب مساهمة كبيرة من أجل تعزيز مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق الإطار الاستراتيجي^(٤٧).

(٤٤) UNDP Office of Audit and Investigations, "Audit of United Nations Office for South-South Cooperation", report No. 1580 of 24 February 2016 (updated on 2 May 2016)

(٤٥) UNDP Office of Audit and Investigations, "Audit of United Nations Office for South-South Cooperation, Follow-up of OAI Report No. 1580 dated 24 February 2016 (updated: 2 May 2016)", report No. 1754 of 22 February 2017

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) Brewster, "Final evaluation of the performance of the United Nations Office for South-South Cooperation", para. 117

- ٥٣- وخلص المفتشون إلى أن التوصيتين ٥ و ٧ قد نُفذتا من خلال الإطار الاستراتيجي للمكتب وعن طريق تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الثلاثة المقدمة من الأمين العام وتلك المقدمة من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٥٤- ويدعم المفتشون مواصلة إجراء عمليات مراجعة دورية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بموجب أنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقواعده وإجراءاته، بهدف زيادة تحسين الإدارة والتنظيم في المكتب.

التموضع الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

- ٥٥- اقترحت التوصية ٦ نقل الممثلين الإقليميين لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الموجودين في المراكز الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجان الإقليمية من أجل تعزيز الحضور الإقليمي للمكتب واتباع نهج أكثر اتساقاً على الصعيد الإقليمي.
- ٥٦- ولم تُنفذ هذه التوصية. ولاحظ الأمين العام أن عمليات النقل هذه من شأنها حرمان البرنامج الإنمائي والمكتب من الموارد البشرية التي يحتاجها من أجل توفير دعم مباشر بقدر أكبر للمبادرات الإقليمية، على النحو الذي دعت إليه وثيقة نيروبي الختامية^(٤٨).
- ٥٧- وقد نُقل الممثل الإقليمي لأفريقيا في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جنوب أفريقيا إلى إثيوبيا، حيث يوجد الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حسبما ورد في الاستعراض السابق الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة^(٤٩). وقدم الممثل الإقليمي للمكتب الدعم للاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجياته المتعلقة بالشراكة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.
- ٥٨- وأشار المفتشون أيضاً إلى أن تعيين الممثل الإقليمي للمكتب لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كان لا يزال معلقاً في وقت إعداد هذا الاستعراض. وكانت هذه الوظيفة شاغرة منذ الاستعراض السابق، ومن المتوقع - وفقاً للمكتب - أن يتم شغلها في عام ٢٠١٨.
- ٥٩- ويحث المفتشون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تعيين الممثل الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سريعاً.

قيادة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

- ٦٠- أشار التحليل الذي أجري لهذا الاستعراض إلى أن ١٢ من أصل ١٩ مستجيباً على الاستبيان^(٥٠) يتفاعلون بشكل منتظم مع المكتب، وثمن ١٠ منهم الدور القيادي والتنسيقي للمكتب في النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى سبيل المثال، أفادت منظمة الأغذية والزراعة بأن الفعاليات والمبادرات التي نظمها المكتب أتاحت منبراً ممتازاً لكيانات الأمم المتحدة لكي تعرض عملها وتعزز دور منظومة الأمم المتحدة في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(٤٨) انظر A/66/717/Add.1، الفقرة ١٤.

(٤٩) انظر JIU/REP/2011/3، الفقرة ١٠٦.

(٥٠) لا يشمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

- ٦١- وقُدمت مقترحات لتحسين قيادة المكتب في مجالين رئيسيين: تعبئة الموارد وتبادل المعارف. وأشارت عشرة كيانات إلى أن المكتب يمكن أن يقدم المزيد من الدعم والتوجيه في حشد التمويل ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد. وأفادت تسعة كيانات بأنها ستتمنّي المزيد من التحديثات المنتظمة حسنة التوقيت بشأن التطورات الجديدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل معلومات عن فرص التمويل والشراكة، وتبادلاً أكثر منهجية للخبرات.
- ٦٢- ويرى المفتشون أن هذه المقترحات قيّمة لزيادة تعزيز المكتب. ومن المتوقع أن يعزز تنفيذ التوصية التالية من فعاليته.

التوصية ٢

يتعين أن تطلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يضع استراتيجية لحشد الموارد على نطاق المنظومة، فضلاً عن تدابير لتعزيز دوره في تبادل المعارف، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

هاء- اللجان الإقليمية

- ٦٣- اقترحت التوصية ٨ أن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجان الإقليمية أن تضع استراتيجيات وهيكل وأن تحشد الموارد من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصُّعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي.
- ٦٤- وخلص الاستعراض السابق إلى أن اللجان الإقليمية الخمس جميعاً كان لديها عنصر خاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامج عملها، ولكن لم يكن لدى أي منها جهة تنسيق رسمية لهذا التعاون، ولا كانت هناك استراتيجية مشتركة أو إطار مشترك لتنفيذه.
- ٦٥- ولا تزال هذه التوصية قيد التنفيذ. وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قسمًا للشراكات وتعبئة الموارد يتناول موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعُيّن منسق مخصص لهذا الموضوع. وعينت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منسقين في شعبة الاستراتيجية وإدارة البرامج. وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجنة معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٦٦- وتعمل اللجان الإقليمية بشكل استباقي على استعمال الطرائق المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سواء داخل إقليم كل منها أو خارجه. ومن المقرر مواصلة التباحث بشأن المبادرات القائمة والمقترحات الجديدة على صعيدي اللجان الحكومية الدولية واللجان القطاعية في مجالات البحوث، وتحديد الأدوات السياساتية وأطر الحوافز، وأفضل الممارسات وتبادل المعارف، فضلاً عن تعزيز عمل اللجان الإقليمية^(٥١).

(٥١) Regional Commissions New York Office, "Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development: The Role of the Regional Commissions" (New York, 27 September 2015).

واو - التمويل

- ٦٧- دعت التوصية ٩ إلى تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- ٦٨- وتمثل توافق الآراء فيما بين المنظمات في تخصيص أكثر من ٠,٥ في المائة من أموال التعاون التقني لديها للبرامج الإقليمية التي يتوقع أن تغطي مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى حد كبير^(٥٢). وبالفعل، فإن ١٣ من بين كيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا الاستعراض، والبالغ عددها ٢٦ كياناً، أشارت إلى أنها حققت هدف التوصية. وفي الوقت نفسه، فإن ١٠ من المستجيبين لاستبيانات هذا الاستعراض، وعددهم ٢٠ مستجيباً، ادعوا أن التمويل المحدود أو غير المنتظم قد شكّل عقبة رئيسية أمام النهوض بالدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأفاد استقصاء المنسقين المقيمين الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٧ بنتيجة مماثلة^(٥٣). ويقدم المرفق الثاني المزيد من التفاصيل عن حالة كل منظمة.
- ٦٩- ومع ذلك، يشير هذا الاستعراض إلى أنه بالنظر إلى طابع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره عملية وشراكات، فإن من الصعب تقدير الموارد المخصصة من الميزانية صراحة لمبادرات هذا التعاون، إلا في حال وجود إشارات واضحة في عملية الميزانية البرنامجية وفي أموال التعاون التقني المخصصة تحديداً لهذه المبادرات^(٥٤).
- ٧٠- ويشير هذا الاستعراض أيضاً إلى أن برجة التمويل في معظم المنظمات، كما يرد في تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١^(٥٥)، تتم على الصعيد القطري بالاشتراك مع السلطات الوطنية، و/أو تُخصصها الجهات المانحة، ويبدو أن فكرة الهدف العددي لتخصيص الموارد تفترض وجود آلية تخصيص مركزية لا آلية للبرجة تعمل على الصعيد القطري أساساً.

زاي - الإبلاغ والرصد والتقييم

- ٧١- دعت التوصية ١١ إلى القيام على نحو منهجي ومنتظم بأعمال الإبلاغ والرصد والتقييم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- ٧٢- وكما ذكر مجلس الرؤساء التنفيذيين في تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١^(٥٦)، يتعين القيام بأعمال الإبلاغ في إطار آليات الإبلاغ القائمة بالفعل بما يحول دون الزيادة في أعباء العمل التي تنشئ بدورها آثاراً مالية وتنظيمية وآثاراً متعلقة بالموظفين.

(٥٢) انظر A/69/153، الفقرة ١٨.

(٥٣) DESA, "DESA Survey of Resident Coordinators 2017" (New York, February 2018), p. 25

(٥٤) انظر: "DESA Survey of UN Agency Headquarters 2017", DESA، حيث يقدم الجدول ٦ بعض المعلومات عن الميزانيات المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(٥٥) انظر A/66/717/Add.1، الفقرة ١٧.

(٥٦) انظر A/66/717/Add.1، الفقرة ١٩.

٧٣- ويمثل تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية الإبلاغ الدوري الأساسية لما تقوم به المنظمات التابعة للأمم المتحدة من أنشطة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتعمم الاستبيانات القياسية التي يضعها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق استقصاء على الإنترنت حالياً، على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل جمع المعلومات الرئيسية لإعداد التقارير المتعلقة بما أُحرز من تقدم وما تحقق من إنجازات على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد زاد عدد المنظمات المساهمة في هذين التقريرين على مدى السنوات، من ٧ كيانات في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣ كيانياً في عام ٢٠١٧^(٥٧).

٧٤- ويشير أيضاً إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى الخطوات الرئيسية في تتبع التقدم المحرز في مجالي الرصد والتقييم^(٥٨). وفي عام ٢٠١٧، ومن خلال استقصاء أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمقرات الوكالات التابعة للأمم المتحدة، أفاد ٢١ كيانياً من كيانات الأمم المتحدة البالغ عددها ٢٩ بأنها أدمجت عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقاريرها السنوية المقدمة إلى مجالس إدارتها^(٥٩). ويشكل ذلك تقدماً هاماً منذ الاستعراض السابق الذي خلص إلى أن تسع منظمات فقط^(٦٠) قد أوردت إشارات، وإن كانت موجزة، إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقاريرها السنوية^(٦١).

٧٥- وتُظهر التطورات الأخيرة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد استحدثت مؤشراً مشتركاً بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(٦٢).

٧٦- ومن ناحية التقييم، وفي وقت إعداد الاستعراض السابق، كانت أربعة كيانات فقط هي من أجرى تقييمات ذات صلة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية. ويستجيب حالياً العديد من كيانات الأمم المتحدة لنداءات تقييم دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وقد أُجري عدد من التقييمات.

(٥٧) Brewster, "Final evaluation of the performance of the United Nations Office for South-South Cooperation", para. 122.

(٥٨) SSC/19/3، الفقرة ٣١.

(٥٩) DESA, "DESA Survey of UN Agency Headquarters 2017", p. 18.

(٦٠) وهي تحديداً: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الطيران المدني الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأغذية العالمي.

(٦١) انظر JIU/REP/2011/3، الفقرة ١٥٨.

(٦٢) "Working together to support implementation of the 2030 Agenda, UNDP, UNFPA, UNICEF, and UN-Women: annex to the common chapter in the respective strategic plans, 2018-2021" (31 July 2017).

٧٧- وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٢، أجرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقييمات لمراكزها المعنية بالتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في الصين والهند، وهو ما ألقى الضوء على دروس مهمة منها الحاجة إلى التركيز على القطاع الخاص من أجل التمويل ونقل التكنولوجيا. وقِيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمته في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١. وشكلت النتائج وردود الإدارة أساس استراتيجيته المؤسسية إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي نُشرت عام ٢٠١٦. وأجرت منظمة الأغذية والزراعة استعراضاً داخلياً لعملها الذي استمر لخمسة عشر عاماً، كشف عن المجالات التي تحتاج لتحسين في برنامجها المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠١٤، أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية تكليفاً بإجراء تقييم مستقل لمشروعها المتعلق بالنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٧٨- وخلص المفتشون إلى أن نظام الإبلاغ والرصد والتقييم لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظومة الأمم المتحدة قد تم تعزيزه منذ الاستعراض السابق. ولكن يتعين أن تُبذل جهود من قبل الكيانات التي لم تدرج بعد عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقاريرها السنوية وأنظمتها للرصد والتقييم.

حاء - التنسيق

٧٩- دعت التوصية ١٢ إلى تنسيق الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مستوى المقرات وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

٨٠- ووفقاً لهذه التوصية، وردت في إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التدابير الرامية إلى إدراج هذا التعاون في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(٦٣). كما أُدرج في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تدابير وتوصيات لتعزيز آليات التنسيق على نطاق المنظومة وذلك على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري^(٦٤).

٨١- وفيما يتعلق بتمثيل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في آليات التنسيق ذات الصلة، أبرز تقرير الأمين العام عن مواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة الإجراءات المحددة التي اتخذها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابة لطلب اللجنة الرفيعة المستوى بإنشاء آلية معززة مشتركة بين الوكالات أقرب إلى الطابع الرسمي ويضطلع المكتب بتنسيقها، ومنح المكتب الفرصة لأن يُمَثَّل بصورة أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية^(٦٥).

(٦٣) SSC/17/3، الجدول ٥؛ وSSC/19/3، الجدول ١.

(٦٤) انظر SSC/18/3، الفقرات ٢٧-٣٣.

(٦٥) انظر SSC/18/IM/1، الفقرات ١٦-٢١.

٨٢- وتواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً إشراك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل فاعل في مسارات عملها المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك دور الإدارة المذكورة كأمانة لمنتدى التعاون الإنمائي، الذي يشكل منبراً لأصحاب المصلحة المتعددين للحوار حول السياسات وتبادل المعارف والتعلم المشترك بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأشكال الأخرى للتعاون الإنمائي الدولي. ويواصل مدير المكتب العمل بصفته عضواً في الفريق الاستشاري لمنتدى التعاون الإنمائي، وهو فريق غير رسمي لأصحاب المصلحة المتعددين يقوم بإسداء المشورة وتقديم الدعم لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

٨٣- وقد اقترح الاستعراض السابق لوحدة التفتيش المشتركة أن تقوم اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(٦٦) بإنشاء مجموعة معنية بمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تكون مخصصة لتحقيق الاتساق وتعزيز النهج المشتركة في هذا المجال فيما بين الكيانات المشاركة التابعة للأمم المتحدة. وأثارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها من يعقد اللجنة التنفيذية ويرأسها، مسألة إنشاء مجموعة مواضيعية عن مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه تمثل في أن هذا المجال قد تم بالفعل تعميمه في المجموعات المواضيعية القائمة وأنه لا توجد حاجة إلى إضافة مجموعة مستقلة خاصة به.

٨٤- وفيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ووفقاً لاستقصاء المنسقين المقيمين الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٧، فإن ٥٦ في المائة من المستجيبين ذكروا أن إطار العمل يتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل موضوعي، وأشار ٨٧ في المائة إلى أن الحكومات تجري أنشطة تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٦٧). ويفيد ذلك بأن هناك مجالاً لتعزيز نهج تعاونية أكثر بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال إطار العمل، مع الأخذ في الاعتبار أن إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار العمل يجب أن تحده وتعوده الأولويات الوطنية. ويدعو التوجيه المنقح لإطار العمل، المنشور في عام ٢٠١٧، إلى أن تراعي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطريقة للتعاون في تنمية الشراكات^(٦٨).

٨٥- وخلص التقييم السالف الذكر الذي أجره الخبير الاستشاري الخارجي بشأن أداء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أنه دعم كيانات الأمم المتحدة على

(٦٦) تضم العضوية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الخمس، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك معاهد البحوث/التدريب، مثل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، وجامعة الأمم المتحدة.

(٦٧) DESA, "DESA Survey of Resident Coordinators 2017", pp. 23-24.

(٦٨) UNDG, "United Nations Development Assistance Framework Guidance" (New York, 2017).

الصعيدين العالمي والقطري في وضع صكوك السياسات الخاصة بمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدماج مبادئ هذا التعاون في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها^(٦٩).

٨٦- ومن أجل توفير دعم أكثر اتساقاً وتنسيقاً من منظومة الأمم المتحدة، طلب الأمين العام إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن ينسق، بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة، إعداد استراتيجية عن مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة وكذلك تقرير مستقل سنوي شامل عن هذا المجال^(٧٠). وسيؤدي التنسيق في إعداد هذه الوثائق إلى زيادة تحسين آليات التنسيق القائمة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨٧- وخلص المفتشون إلى أن آلية التنسيق الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظومة الأمم المتحدة قد شهدت تحسناً على مستويات مختلفة منذ الاستعراض السابق.

(٦٩) Brewster, "Final evaluation of the performance of the United Nations Office for South-South Cooperation", paras. 36-37 and 122.

(٧٠) انظر A/72/297، الفقرتان ٩٤ و ٩٥.

ثالثاً - الاستنتاجات

- ٨٨- خلص هذا الاستعراض إلى أن السنوات السبع الماضية قد شهدت تقدماً ملحوظاً في تنفيذ التوصيات الاثنتي عشرة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١.
- ٨٩- وبدءاً بتوفير إطار للمبادئ التوجيهية التنفيذية وتعريف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فقد تم إلى حد بعيد تنفيذ تدابير لزيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولتحسين تنسيق واتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- ٩٠- وقد أنشأت غالبية كيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا الاستعراض في مقراتها وحدات أو جهات تنسيق مخصصة ومحددة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشار نصف هذه الكيانات إلى تحقيقها الهدف المقترح في الاستعراض السابق بشأن تخصيص موارد من الميزانية الأساسية وموارد خارجة عن الميزانية. وفي الوقت نفسه، شكل عدم كفاية الموارد عقبة رئيسية أمام النهوض بالدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- ٩١- وقد تم تحسين نظام الإبلاغ والرصد والتقييم.
- ٩٢- وتم استعراض إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك حافظة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتم وضع وتنفيذ الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.
- ٩٣- ويتعين السعي إلى مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء من أجل تحسين شمولية اللجنة الرفيعة المستوى وترتيبات عملها.

توصيات من الوثيقة JIU/REP/2011/3

التوصية ١: ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يكلف الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، باقتراح تعاريف تنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، ورفعها إلى الجمعية العامة لإقرارها، من خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى في عام ٢٠١٢، وكفالة نشرها وتطبيقها، بما في ذلك من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية في المقر وعلى الصعيد الميداني على نطاق المنظومة.

التوصية ٢: ينبغي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يطلب إلى الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ومن خلال مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وضع إطار عمل واستراتيجية مشتركين وسياسات ومبادئ توجيهية تنفيذية لدعم تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقاسم المعارف من خلال البرامج والمشاريع ذات الصلة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل أن تكيفها المنظمات بما يتواءم مع مجالات اختصاص كل منها، وذلك لتقديمها من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للموافقة عليها بهدف نشرها وتطبيقها، بما في ذلك من خلال حلقات عمل ودورات تدريبية، في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢. وينبغي لجميع البرامج ذات الصلة في المقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشاريع التعاون التقني أن تحتوي على عنصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب الحكومات، حسب الاقتضاء.

التوصية ٣: ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق محددة ومخصصة تُكلف بوضع السياسة المؤسسية واستراتيجية الدعم الخاصة بكل وكالة، وكفالة التنسيق بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظماتهم وفيما بين الوكالات، وذلك من خلال إعادة توزيع الموظفين والموارد على النحو اللازم لهذا الغرض، حسب الاقتضاء.

التوصية ٤: ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢، اقتراحاً لاستعراض هيكل الإدارة الحالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وما يقدم إليه من دعم بأعمال الأمانة داخل الأمم المتحدة، بما يكفل زيادة كفاءة وفعالية إجراءات عمل اللجنة الرفيعة المستوى، وتحديد المسؤوليات والتفاعل فيما بين جميع أصحاب المصلحة بصورة أفضل. وينبغي للاقتراح أن يتناول ما يلي:

(أ) الحاجة إلى زيادة مشاركة وكالات التعاون التقني والسلطات الوطنية المعنية وجهات التنسيق في عمل اللجنة الرفيعة المستوى؛

(ب) الحاجة إلى جداول أعمال ومناقشات وإجراءات مواضيعية منتظمة، استناداً إلى عمل أفرقة مواضيعية دائمة تتألف من السلطات الوطنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء؛

(ج) قيام المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بالنظر في التقارير المواضيعية والقطاعية.

التوصية ٥: ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب القيام بما يلي:

(أ) أن تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مواصلة تنفيذ ولايتها والاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها بموجب خطة عمل بوينس آيرس، والاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ووثيقة نيروبي الختامية، بالتركيز على دعم السياسات والدعوة على الصعيد العالمي وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة؛ والتنسيق وتيسير الأعمال فيما بين الوكالات؛ وتحفيز آليات الابتكار؛ وتشجيع الشراكات الجامعة وتعبئة الموارد من الكيانات العامة والخاصة على السواء لدعم المبادرات المتعددة الوكالات لتنفيذ وثيقة نيروبي الختامية؛ ودعم تقاسم المعارف وبناء شبكات التواصل وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك عن طريق مراكز الامتياز الجديدة والقائمة، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقاً لذلك، ينبغي للوحدة الخاصة استعراض محفظة أنشطتها الحالية ومواصفات ملاك موظفيها الحالي بغية تحديد أولويات الأنشطة مع ضمان تحديد المسؤوليات مع سائر كيانات الأمم المتحدة بشكل أفضل؛

(ب) أن تدعو جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستفادة من الخدمات التي توفرها.

التوصية ٦: ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، النظر في نقل الممثلين الإقليميين للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى اللجان الإقليمية، بحيث يكونون مسؤولين مباشرة أمام كل من البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة.

التوصية ٧: ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقديم المزيد من التوضيحات بشأن التسلسل الإداري للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية التوفيق بين مسألة هويتها المستقلة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة تكاملها داخل هيكله، بما في ذلك الطلب إلى مدير البرنامج الإنمائي وضع ترتيبات عمل تعاونية في المقر والمناطق، ومشاركة رئيس الوحدة الخاصة ومنسقيها الإقليميين بصورة منتظمة في جميع الآليات والاجتماعات المتعلقة بالاستراتيجيات وصنع القرار، وذلك لتعزيز مكانة وحضور الوحدة الخاصة، وضمان أن ينعكس التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمسألة مشتركة في جميع القرارات البرنامجية على المستوى المؤسسي وعلى نطاق المنظومة.

التوصية ٨: ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية وضع استراتيجيات وهيكل/آليات، وتعبئة أو إعادة توزيع الموارد على المستويات التشريعي والبرنامجي والتنفيذي المخصصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصُّعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، واستخدام الاجتماعات السنوية لآليات التنسيق الإقليمية كأداة لتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

التوصية ٩: ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين تخصيص نسبة مئوية محددة - لا تقل عن ٠,٥ في المائة - من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل منهم، وذلك بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ والاتفاق مع البلدان المانحة على استخدام جزء معين من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التوصية ١٠: ينبغي لمدير البرنامج الإنمائي أن يطلب من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وضع استراتيجيات وطرائق للتمويل، بالتشاور مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبلدان المانحة، من أجل تعزيز التعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال الشراكات التي تجمع بين مقدمي التعاون الإنمائي الأفقي والجهات المانحة التقليدية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

التوصية ١١: ينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، القيام بما يلي، بدءاً من عام ٢٠١٢:

(أ) إقامة أنظمة لرصد أنشطتهم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
(ب) تضمين تقاريرهم العادية المقدمة إلى مجالس إدارتهم قسماً فرعياً عن مساهمتهم في دعم هذا التعاون؛

(ج) تقديم مساهمات في التقارير العادية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والجمعية العامة، بما في ذلك التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين إلى الجمعية العامة؛

(د) إعداد تقارير مواضيعية بناء على طلب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) إجراء تقييمات دورية لأنشطتهم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات المتفق عليها.

التوصية ١٢: ينبغي أن يكفل الأمين العام، اعتباراً من ٢٠١٢، ما يلي:

(أ) إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جداول أعمال ترتيبات التنسيق الموجودة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ولا سيما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وآليات التنسيق الإقليمية، وأفرقة المديرين الإقليميين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(ب) عقد اجتماعات منتظمة للمجموعات المواضيعية وفرق العمل وجهات التنسيق المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باختصاصات وبرامج عمل متفق عليها؛

(ج) إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإطار القطري المعني لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي الأطر الإقليمية/دون الإقليمية الجديدة لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) تمثيل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع آليات التنسيق وفتح العمل والمجموعات المواضيعية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

حالة قبول وتنفيذ التوصيتين ٣ و ٩ من الوثيقة JIU/REP/2011/3^(٧١)

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	قُبلت ونُفذت	تضطلع إدارة التعاون التقني بالمسؤولية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك المنهجيات والإجراءات وتنسيق الصياغة والتنفيذ.	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> حُصص في البداية رأس مال أولي من الميزانية/الموارد العادية، وجاء التمويل لأغراض التنفيذ من الموارد الخارجة عن الميزانية. يشهد عدد مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي زيادة مطردة، وقد تعززت تعبئة الموارد من أموال الميزانية/الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على السواء.
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	غير ذات صلة	تضم استراتيجية المشاريع الإقليمية والأقاليمية لبرنامج التعاون التقني توفير إطار لإقامة شبكات التواصل وللتعاون بين البلدان التي توفر تنسيقاً إضافياً بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع وجود جهات تنسيق مخصصة تابعة للوكالة.	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> غير ذات صلة في سياق عرضها على مجلس المحافظين، لكنها نُفذت على النحو الوارد أدناه: تضم استراتيجية المشاريع الإقليمية والأقاليمية لبرنامج التعاون التقني توفير إطار لإقامة شبكات التواصل وللتعاون بين البلدان التي توفر تنسيقاً إضافياً بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع وجود جهات تنسيق مخصصة تابعة للوكالة.
منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكافو)	قُبلت ونُفذت	يضم مكتب التعاون التقني منسقاً للتوجيه السياسي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويمثل قسم العمليات الميدانية جهة التنسيق لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> حُصص أكثر من ٠,٥ في المائة من الميزانية/الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لخطة التنفيذ الإقليمية الشاملة من أجل سلامة الطيران في أفريقيا وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار برنامج التعاون الإقليمي.

(٧١) المصادر الرئيسية: نظام التتبع على الإنترنت الخاص بوحدة التفتيش المشتركة في أيار/مايو ٢٠١٨ والردود على استبيان الوحدة لعام ٢٠١٨.

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

التوصية ٣: إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق مخصصة مع وضع سياسات واستراتيجيات.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
منظمة العمل الدولية	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> تضطلع وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات بالمسؤولية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتضم أربعة موظفين. اعتمد مجلس الإدارة استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في آذار/مارس ٢٠١٢. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، اعتمد مجلس الإدارة ورقة استعرضت التقدم المحرز حتى تاريخه واقترحت خطوات لتتخذ في المستقبل بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (GB.332/POL/4). يضم المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين وحدة مخصصة لشؤون مجموعة البريكس (الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند) تضم موظفين اثنين. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> يُخصص كل فترة سنتين مبلغ يفوق ١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الميزانية/الموارد العادية لمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (٢٠١٦-١٧ و ٢٠١٨-١٩). وفي السنوات الخمس الماضية، مُجمَع أكثر من ٢٠ مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية من بلدان مجموعة البريكس وبلدان نامية أخرى لمشاريع منظمة العمل الدولية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
المنظمة البحرية الدولية	لم تُقبل	<ul style="list-style-type: none"> لا يوجد في أمانة المنظمة البحرية الدولية بعد وظيفة محددة تتناول مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. يرد ذكر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، ويجري استعراض الإجراءات الداخلية من أجل إنشاء آلية، بما يشمل تعيين منسق. 	لم تُقبل	<ul style="list-style-type: none"> لا تنطبق.
مركز التجارة الدولية	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> لم يُنظر فيها لأن الهيئتين التشريعتين لمركز التجارة الدولية هما الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. يُععم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإسهام المؤسسي لمركز التجارة الدولية من خلال برنامجه المعني بالتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب الذي أقر في عام ٢٠١٧. 	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> لم يُنظر فيها.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
الاتحاد الدولي للاتصالات	قُبلت ونُفذت	تعتبر الإدارة المعنية بالمشاريع وإدارة المعارف في مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية جهة التنسيق مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث تضطلع بأمر من بينها أنشطة بناء القدرات وتنفيذ المشاريع وتبادل الخبرات.	قُبلت وقيّد التنفيذ	• حُصص ما لا يقل عن ١,٣ في المائة من ميزانية الأنشطة الأساسية لمكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية في أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الأمم المتحدة	قُبلت ونُفذت	يعد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التنسيق المعنية بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.	غير ذات صلة	• لم تُقدّم أية مدخلات.
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)	قُبلت ونُفذت	يقدم القرار ٥/٢٦ الذي اعتمده مجلس الإدارة في أيار/مايو ٢٠١٧ توجيهاً واضحاً بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض الإسكان المستدام والتنمية الحضرية المستدامة.	قُبلت وقيّد التنفيذ	• يفوق الدعم المقدم من موئل الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الهدف حيث يغطي عدداً كبيراً من البرامج والمشاريع المنفذة في بلدان الجنوب.
		يُلقى الضوء على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استراتيجية الشراكة لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، التي تقودها شعبة العلاقات الخارجية التي تعمل بشكل وثيق مع شعبة البرامج.		• يدرس موئل الأمم المتحدة إمكانيات التمويل المباشر لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مثلاً من خلال الصندوق الذي أنشأته حكومة الصين عام ٢٠١٧.
		يعمل منسق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في شعبة البرامج منذ عام ٢٠١١.		
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	قُبلت ونُفذت	منذ عام ٢٠٠٩، تتولى وحدة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، وهي تضم ٦ موظفين من الفئة الفنية، موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	قُبلت ونُفذت	• يُخصص بانتظام حوالي ٠,٨٦ في المائة من الميزانية الأساسية للوظائف المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باستثناء الوظائف المشتركة والموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

التوصية ٣: إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق مخصصة مع وضع سياسات واستراتيجيات.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> يستضيف البرنامج الإنمائي مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ عام ١٩٧٤، الذي يمثل جهة التنسيق في الأمم المتحدة بشأن مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من ناحية تعزيز وتنسيق ودعم هذا المجال على الصعيد العالمي وداخل منظومة الأمم المتحدة. نُشرت أول استراتيجية مؤسسية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٦. وهي تقر بتكاملية دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المنظومة ودور البرنامج الإنمائي كذراع تنفيذي لمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الميدان. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> يتجاوز دعم البرنامج الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال برامجه الإقليمية والقطرية حجم الموارد التي تقترحها هذه التوصية.
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب راسخ في خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج البيئة في دورته الثالثة والعشرين عام ٢٠٠٥. يكفل المنسق الرئيسي لشؤون البيئة في الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إدراج التطورات السياسية في البرمجة والإنجاز على النحو المدرج في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويحدد المنسق أيضاً الفرص الممكنة للتعاون، وآليات التمويل، والتكنولوجيات في تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتضم المبادئ التوجيهية لعمليات إعداد المشاريع والموافقة عليها متطلبات معينة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المشترك بين الوكالات. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> يُنظّم برنامج العمل والميزانية على امتداد ٧ برامج فرعية مواضيعية كلها تدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذها وفقاً لمبادئ خطة بالي الاستراتيجية.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مدرج في وثائق اليونسكو المتعلقة بالسياسات والتخطيط الاستراتيجي (مثلاً، برنامج وميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (C/5 39)، والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (C/4 37)، والاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات) والإبلاغ (مثلاً، EX/4). ويعد مكتب التخطيط الاستراتيجي مسؤولاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويقدم التوجيه والدعم بشأن التخطيط والرصد والإبلاغ وتعبئة الموارد. 	لم تُقبل	<ul style="list-style-type: none"> لا يوجد تخصيص من الميزانية/الموارد العادية. ومع ذلك، يتم حشد موارد خارجة عن الميزانية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
صندوق الأمم المتحدة للسكان	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> أنشئ في عام ٢٠١٥ مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مع تخصيص اثنين من الموظفين ورصد اعتمادات في الميزانية لأنشطة المشروع. في إطار الاستراتيجية المؤسسية الجديدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المنشورة في آذار/مارس ٢٠١٧، قامت معظم وحدات المقر بتعيين منسقين، وأنشئ فريق تقني مشترك بين الشعب. وأنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وحدة جديدة للأنشطة البرنامجية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تضم أربعة موظفين. تضم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أسلوباً برنامجياً جديداً للمشاركة. 	لم تُقبل	<ul style="list-style-type: none"> اختتم الأمر عام ٢٠١٣ في سياق الإحالة إلى الهيئة التشريعية.
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> يتعين أن تتم متابعة التوصيات المتعلقة بالشؤون التشريعية/الإدارية بالتواصل مع الجمعية العامة. 	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> انظر التعليق الوارد في العمود الأيمن.

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد **التوصية ٣:** إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق مخصصة مع وضع سياسات واستراتيجيات. الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> أدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطتين الاستراتيجيتين (٢٠١٧-٢٠١٨ و ٢٠١٨-٢٠٢١) وتبلغ المكاتب القطرية بشأنه في تقاريرها السنوية منذ عام ٢٠١٤، التي تدخل في أعمال الإبلاغ العالمية لليونيسيف. أنشئت في المقر وحدة التعلم وتبادل المعارف، وهي وحدة مخصصة لتبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأقيمت في اليونيسيف شبكة لمنسقي التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتبادل الممارسات الجيدة. وأصدرت اليونيسيف في تموز/يوليه ٢٠١٧ مذكرة توجيهية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأفقي، وقد أعدت المذكرة بمدخلات من الشبكة المذكورة ومن مختلف أنحاء المنظمة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية. 	لم تُقبل	<ul style="list-style-type: none"> يُعَمَّم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة البرنامجية كاستراتيجية تنفيذ بما لا يمكن من تحديد التمويل ذي الصلة بشكل منفصل. ومع ذلك، فقد حُصص تمويل تحفيزي وأولي قدره ٥,٦٩ ملايين دولار بصفة استثنائية من الميزانية/الموارد العادية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧.
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> أقرت الإدارة في عام ٢٠١٦ الاستراتيجية التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجال الصناعي. يتلقى كبير منسقي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجال الصناعي بالمقر الدعم من منسقين معينين من جميع الإدارات المعنية. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> بلغت تكاليف الموظفين وتمويل المشاريع من مصادر الميزانية/الموارد العادية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجال الصناعي ما نسبته ٠,٢٦ في المائة من الميزانية/الموارد العادية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ومع ذلك، حُصصت نسبة كبيرة من ميزانية التعاون التقني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجال الصناعي، ولكن لم يتم بعد إنشاء آلية فعالة لرصد هذه الأرقام وتحديد كمياً بدقة.
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	غير ذات صلة	لم تُقدّم أية مدخلات.	غير ذات صلة	لم تُقدّم أية مدخلات.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> غير ذات صلة على الطلب وذاتي التمويل. وفق نموذج أعمال قائم على الطلب وذاتي التمويل. ومع ذلك، فإن مكتب خدمات المشاريع مهتم بمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفق ما تؤكد عليه خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد دعم مشاريع متنوعة تعزز هذا المجال. ومكاتب الشركاء والمدبرون المسؤولون عن العمليات هم المنسقون المعنيون بتطوير الشركاء فيما بين بلدان الجنوب والشركاء الثلاثية. 	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> غير ذات صلة بالنسبة لمكتب خدمات المشاريع، الذي يعمل وفق نموذج أعمال قائم على الطلب وذاتي التمويل. ومع ذلك، فإن مكتب خدمات المشاريع مهتم بمجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفق ما تؤكد عليه خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد دعم مشاريع متنوعة تعزز هذا المجال. ومكاتب الشركاء والمدبرون المسؤولون عن العمليات هم المنسقون المعنيون بتطوير الشركاء فيما بين بلدان الجنوب والشركاء الثلاثية.
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> هذا الموضوع غير ذي صلة بولاية الأونروا. 	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> انظر التعليق الوارد في العمود الأيمن.
منظمة السياحة العالمية	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> حُدِد برنامج التعاون التقني والخدمات التقنية وبرنامج العلاقات المؤسسية وتعبئة الموارد باعتبارها الوحدتين المسؤولتين عن الموضوع، وغيّن موظفو الوحدتين كمنسقين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. 	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> لم يُتخذ قرار محدد بعد.
الاتحاد البريدي العالمي	غير ذات صلة	<ul style="list-style-type: none"> نظراً لحجم المنظمة ومواردها المحدودة، لم يكن من الممكن إنشاء هياكل وآليات مخصصة لهذا الموضوع. 	لم تُقبل	<ul style="list-style-type: none"> نظراً لأن الميزانية منعدمة النمو، لم يكن من الممكن تخصيص أي نسبة من الميزانية الأساسية لتعزيز أي تعاون.
برنامج الأغذية العالمي	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> أقرت سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج الأغذية العالمي من قبل مجلسه التنفيذي في عام ٢٠١٥. وينعكس مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطتين الاستراتيجيتين ٢٠١٤-٢٠١٧ و ٢٠١٧-٢٠٢١، وهو مدرج في تقرير الأداء السنوي. وهناك منسق بدوام كامل لشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في شعبة السياسات والبرامج بالمقر. ويقود مركزا الامتياز التابعان لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل والصين وكذلك المكاتب القطرية أعمال المشاركة مع الحكومات المضيفة للبرنامج في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> إن برنامج الأغذية العالمي (مقارنة بوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة) ليس لديه ميزانية أساسية ولكن تمويله يعتمد بالكامل على التبرعات. وبالتالي، فإن موارد المبادرات التي يدعمها البرنامج في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تأتي بالكامل أيضاً من خلال التبرعات وتعتمد عليها تماماً. ويربط إطار الميزانية الأموال ببرامج وعمليات وهياكل دعم محددة (مثلاً، الوظيفة العالمية لبرنامج الأغذية العالمي بالمقر في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي).

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

التوصية ٩: تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونسبة محددة من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المبادرات.

التوصية ٣: إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق مخصصة مع وضع سياسات واستراتيجيات.

المنظمة	الحالة	التنفيذ	الحالة	التنفيذ
منظمة الصحة العالمية	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> • أُدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج العمل العام الثاني عشر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وكذلك الميزانيتين البرنامجيتين للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ باعتباره من المنجزات المتوخاة على صعيدي المقر والمكاتب الإقليمية. • ويضم أيضاً مشروع برنامج العمل العام الثالث عشر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. • وهناك شبكة دعم قطرية راسخة تقدم الدعم للعمل على الصعيد القطري وتعمل باعتبارها جهة تنسيق لهذه المسائل وتعزز التعاون فيما بين البلدان والمناطق. وعلى سبيل المثال، يحظى المكتب الإقليمي للأمريكتين بتاريخ طويل في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> • انظر التعليق الوارد في العمود الأيمن. • لم توضع آلية عالمية فعالة لتحديد الكمي الدقيق للأرقام، وإن كان هذا الأمر يحدث في بعض المناطق.
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> • أنشئت وحدة مخصصة في قطاع التنمية تضمن التخطيط والإبلاغ المتسق وتتفاعل مع أصحاب المصلحة المعنيين. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> • تخصص تكاليف موظفي الوحدة من الميزانية/الموارد العادية. • بلغت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين ١,٥ في المائة من إجمالي التكاليف غير المتعلقة بالموظفين في فترة السنتين ٢٠١٤/٢٠١٥.
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> • تمثل إدارة التنمية والأنشطة الإقليمية جهة التنسيق المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتعمل وحدة تنسيق المشاريع التابعة للإدارة المذكورة على تنسيق هذه المسائل. 	قُبلت ونُفذت	<ul style="list-style-type: none"> • نوقشت في الدورة الرابعة والستين للمجلس التنفيذي استراتيجية تنمية القدرات، المستندة إلى اعتبارات منها توصيات وحدة التفقيش المشتركة.

نظرة عامة على الإجراءات التي يتعين أن تتخذها المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

JIU/REP/2018/2

		الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها																الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية											
تعزيز	لا تتخذ إجراءات	الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها																الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية											
		مجلس الرؤساء التنفيذيين	الأمم المتحدة*	البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الأونكتاد	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صناديق الأمم المتحدة للسكان	مؤهل الأمم المتحدة	مفوضية شؤون اللاجئين	اليونيسيف	المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب خدمات المشاريع	الأوزورا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	برنامج الأغذية العالمي	منظمة الأغذية والزراعة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الإيكاو	منظمة العمل الدولية	المنظمة البحرية الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	اليونسكو	اليونيدو	منظمة السياحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
		<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
		<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	التوصية ١		لام																										
	التوصية ٢		لام																										

المختصرات: (لام) توصية تتخذ الهيئة التشريعية قراراً بشأنها (هـ) توصية يتخذ الرئيس التنفيذي إجراء بشأنها

■: توصية لا تتطلب اتخاذ إجراء من جانب هذه المنظمة

الأثر المتوخى: (أ) تحسين الشفافية والمساءلة؛ (ب) نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ (ج) تحسين التنسيق والتعاون؛ (د) تعزيز التماسك والاتساق (هـ) تعزيز الضوابط والامتثال؛ (و) تعزيز الفعالية؛ (ز) تحقيق وفورات مالية كبيرة؛ (ح) تعزيز الكفاءة؛ (ط) جوانب أخرى.

* على النحو الوارد في الوثيقة ST/SGB/2015/3.